

ومالك إمام دار الهجرة قال وقد أشار نحو الحجرة
كل كلام منه ذو قبول ومنه مردود سوى الرسول
والشافعي قال إن رأيتم قولي مخالف لما رويتم
من الحديث فاضربوا الجدارا بقولي المخالف الأخبارا
وأحد قال لهم لا تكتبوا ما قلته بل أصل ذلك اطلبوا
فاسمع مقالات الهداة الأربعة واعمل بها فإن فيها منفعة
لقمعهما لكل ذي تعصب والمنصفون يكتفون بالنبي أه.

وفي الإيقاظ للسنوسي بعد ذكره بعض كلام الأئمة السابق ما نصه : وهذا
هو الصواب ولو لم ينصوا عليه فكيف وقد نصوا عليه ؟ ومن ظن بهم غير هذا
فقد غض من جلالته بل قد أعظم الإساءة في حقهم ، وإذا تقرر أنما خالف
الكتاب والسنة من آرائهم ليس مذهبا لهم ، فيتعين على المتمسكين بمذاهبهم أن
يعتنوا بالكتاب والسنة وأقوال العلماء ليعلموا بذلك ما هو مذهب لإمامهم
خلاف ما لهج به المتأخرون من فقهاء المذاهب الأربعة من اقتصارهم على
المختصرات الخالية من الدليل وإعراضهم كل الإعراض عن كتب الحديث
والخلاف وأصولي الحديث والفقه ، فهم على هذا أجهل الناس بمذاهب أئمتهم
جهلاً مركباً لأن الآراء التي يعتقدونها مذاهب أئمتهم بعضها مخالف للكتاب
والسنة .

وقد علم من كلام الأئمة رضي الله عنهم أن من قلده واحداً منهم في نازلة
بعد ظهور كون رأيه فيها مخالفاً نص كتاب أو سنة فهو كاذب في دعواه التقليد
له متبع لهواه وعصبيته وهو بريء منه فهو معه بمنزلة أخبار أهل الكتاب مع
أنبيائهم يدعون أتباعهم مع الكفر بمحمد ﷺ وقد أمروهم باتباعه والإيمان به
ونصرته ، ومن عرض أقوال الأئمة على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما
خالف النص ، لم يترك أقوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم . فإنهم كلهم أمروا
بذلك كما تقرر لك بل مخالفتهم في ذلك لو فرضت مخالفة أسهل من مخالفتهم في
القاعدة الكلية التي أمروا بها من تقديم النص على أقوالهم أه . المراد منه بلفظه .